علم اللغة الوصفي والنحو الظاهرى
(دراسة وصفية نقدية)

د٠ داليا سامي أحمد حسن (*)

مقدمة :

مما لا شك فيه أنَّ الدرس النحوى في الأندلس قد شهد ازدهاراً كبيراً، واهتماما واسعاً في القرنين الخامس والسادس الهجريين؛ فقد عرف هذان القرنان اجتهادات نحوية أعطت للدرس النحوى في الأندلس خصوصية تميَّز بها كما تميَّزت الاجتهادات الأندلسية في قطاعات معرفية أخرى(١).

وقد شهد ابن مضاء عصرين من عصور الأندلس(٢)، هما: عصر المرابطين (٤٩٣-٥٤١هـ)، وعصر الموحدين(٣) (٥٤١-٦٦٨هـ)؛ فأمَّا عصر المرابطين- وهو الذي أظل ابن مضاء في مرحلة الطلب والتلمذة- فقد اتسم عموما بالجمود الفكرى... ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم(٤)، "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلِم علم الفروع- أعني فروع مذهب مالك- فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسى النظر في كتاب الله، وحديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فلم يكن

(*) مدرس اللغويات (النحو والصرف) قسم اللغة العربية كلية الآداب – جامعة المنوفية.

(١) التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد.

https://search.mandumahl.com

(٢) بغية الوعاة ٣٢٣/١.

(٣) تاريخ الدولتين ص ٣، ٤.

(٤) كتاب الرد على النحاة ص ٥.

أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام".[١]

وظل المذهب المالكى-كما سبق القول-منفرداً في الأندلس والمغرب دون منازع حتى جاء القرن الخامس الهجرى وفيه كان ابن حزم[٢] الظاهرى (ت ٤٥٦هـ)، وقد نشأ أولاً شافعياً ثم انتقل إلى مذهب الظاهرية، فأرسى دعائم مذهب الظاهر ووطد أركانه وتعرض في سبيله للأذى والنفى، ويعد المؤسس الحقيقي لمذهب الظاهرية بدفاعه عنه وكثرة مؤلفاته فيه، حتى نُسب إليه، وأصبح معروفا لدى العلماء "بابن حزم الظاهرى".[٣]

كان وجود ابن حزم وقوة دفاعه عن المذهب الظاهرى دعوةً إلى فهم النصوص بطريقة جديدة، وهزًّا للمقلدين الذين طال عليهم الأمد في اتباع غيرهم، وليفهموا ويستعملوا عقولهم بدلا من التقليد والتبعية... فالخصائص العامة للبحث في الشريعة في أواخر عهد المرابطين تتلخص في: العناية بعلم الفروع حتى أصبح في المسألة الواحدة آراء مختلفة حسب الظنون والأهواء؛ وإهمال النظر في كتاب الله وحديث رسوله؛ وتجمد العقل عن الاجتهاد ما دام الأمر كله للفقهاء وكتبهم، **وبعبارة أقرب انصرفت العقول عن النصوص إلى الظنون، وعن الإبداع العقلى في فهم القرآن والحديث إلى الجدل وقوة الحافظة في استيعاب كتب الفروع- تماما كما هو الحال في النحو التقليدى ودراساته،** لذلك كان عهد الموحدين- وهم الذين عاصرهم ابن مضاء- في القرن السادس

(١) المعجب للمراكشي ص ٢٣١.

(٢) البداية والنهاية ٥٦٩/١٢.

(٣) أصول النحو العربى للدكتور محمد عيد ص ٢٧.

ردّ فعل لهذا الاتجاه التقليدى المتجمد، وإذكاء لتلك الجذوة التي أوقدها ابن حزم وحاول الفقهاء والغوغاء جهودهم إطفاءها. (١)

وبانتصار الموحدين وتثبيت ملكهم في المغرب والأندلس تغيَّر الأمر تماما من الناحية الفقهية حتى أننا لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف حتى نرى ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق، وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل، وتولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة، فأمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق، وأن يعود العلماء إلى الأصول، وهي القرآن والسنة، وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب(٢).

لقد وُجِد "ابن مضاء" في القرن السادس فوجد هذا الاتجاه التقليدى السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية، فدرسوه وأنضجوه حتى وصل الأمر إلى حد التعمية والإلغاز، وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشارقة كما فعل علماء المشرق من قبل ومن بعد، **فكانت ثورته على مناهج التفكير في النحو، فناقشها وقدَّم فيها رأيه واجتهاده، فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه ومن لحقوه، وربما من أتوا بعده أيضاً.** (٣)

ولعل الذي دفع كثيراً من النحاة والباحثين إلى عدم الاكتراث بابن مضاء، وعدم إعطائه حقّه؛ وذلك بوضعه في المكان اللائق به مع النحاة الذين أضاءوا لنا جوانب مختلفة من الدرس اللغوى الحديث–هو عدم وضوح منهجه، ذلك المنهج الذي ارتكز فيه "ابن مضاء" على الناحية التطبيقية، ولم يقدم له بمقدمة

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧، ٢٨.

(٢) نفح الطيب ٧٢/٢.

(٣) أصول النحو العربي ص ٣٦.

نظرية تكشف الستار بعمق عن مراده من هذا المنهج، وإنما جاءت مقدمته أشبه ما يكون بالخطاب الدينى.

ولعل ذلك – أيضا– هو الذي جعل محققي كتابه– **الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمد إبراهيم البنا**– قد تأرجحت آراؤهما بين الإنصاف له والانتصاف منه؛ وذلك لوجود حلقة مفرغة تتمثَّل في عدم وضوح منهجه الذي يتمثَّل في توصيف النحو العربي، ولو وُجدت هذه الحلقة واتضحت، ووضعها الباحث أو القارئ نصب عينيه، وأعاد قراءة كلامهما لاستقام كله لصالح ابن مضاء، بل واستحال نقدهما له إلى دعم وتأييد لمنهجه.

منهجية البحث:

تعني هذه الدراسة **(علم اللغة الوصفي والنحو الظاهرى)** بواحد من نحاة الأندلس في القرن السادس الهجرى، وهو ابن مضاء اللخمى القرطبي، الذي استطاع من خلال كتابه "**الرد على النحاة**" أن يؤصِّل لفكر ومنهج جديد في النحو العربي يتمثَّل في توصيفه، وذلك كمحاولة لإلقاء الضوء على القيمة الحقيقية لهذا العالم الجليل القدر، وتجلية العلاقة بين النحو الظاهرى وعلم اللغة الوصفي، وتبيين كيف تأثَّر الثاني بالأول، وارتكز عليه.

***أما أهم خصائص هذه الدراسة فهي:**

دراسة تقوم على اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف جهود النحاة القدماء غير متغافل عن إسهامات النحاة المحدثين، بالإضافة إلى توثيق المادة المنقولة، ونسبة الآراء إلى قائليها، والنقد والتعليق على بعض الآراء التي أرى– من وجهة نظرى– أنها تحتاج إلى نقد وتعليق.

أمَّا عن الدراسات السابقة، فلم يعثر الباحث على أيَّة دراسة تربط بين علم اللغة الوصفى والنحو الظاهرى.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلى:-

أولاً: بيان القيمة الحقيقية لواحد من نحاة العرب، وهو "ابن مضاء" الذى يعد -وبحق- رائد المنهج الوصفي في الفكر العربي.

ثانياً: تأييد علم اللغة الحديث لابن مضاء، الذي جاء بآراء لا تتفق مع الموروث التقليدى للنحاة العرب؛ فكتابه "الرَّد على النُّحاة" دعوة للتأمل المنصف لا الرفض المعاند، دعوة إلى السير في الضوء بغير تحطيم المصابيح(١).

ثالثاً: تجلية العلاقة بين النحو الظاهرى وعلم اللغة الوصفى، وتبيين كيف تأثَّر الثاني بالأول، وارتكز عليه.

رابعاً: إلقاء الضوء على منهج "ابن مضاء"، الذي فرَّق فيه- وبشكل تطبيقي- بين النحو المعيارى والنحو الوصفى، بين نحو الصنعة ونحو اللغة.

خطَّة البحث:

هذا، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون على النحو الآتي:

أولا: مقدمة.

ثانيا: مبحثان، يسعى كل منهما لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وهما:-

المبحث الأول: منهج ابن مضاء في كتابه "الرَّد على النحاة".

المبحث الثاني: علم اللغة الوصفي والنحو الظاهرى.

ثالثاً: خاتمة تعرض لأهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، وقائمة تشتمل على أهم المصادر والمراجع التي اشتمل عليها البحث.

---

(١) أصول النحو العربي ص ٧.

وأخيراً فإنَّ هذا البحث ليس إلا محاولة واجتهاداً لبيان قيمة "ابن مضاء وثرائه"؛ الذي استطاع بفكره العملى الخلاق أن يستشرف مستقبل الدراسات اللغوية الحديثة.

والله من وراء القصد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

منهج "ابن مضاء" في كتابه "الرَّد على النُّحاة"

قبل الخوض في دراسة منهج **ابن مضاء**، يجدر بالباحث أن يفرّق **لغويًّا** بين كلمتي **المنهج والمذهب**؛ وذلك لما لهما من أهمية بالغة في تعيين ظاهرية ابن مضاء.

فكلمة "**المنهج**" عند اللغويين تعني: الطريق الواضح؛ ومنه نهجت الطريق أي سلكته، وفلان ينتهج سبيل فلان؛ أي يسلك مسلكه. (١)

وكلمة "**المذهب**" تعنى لغويًّا: المعتقد الذي يذهب إليه. (٢)

وإذا علمنا أنَّ من أهم خصائص المذهب الظاهرى الأخذ بظواهر النصوص، وهي خاصيّة امتاز بها أصحاب المذهب الظاهرى عن سائر المذاهب الأخرى، أما نفيهم القياس فقد يوافقهم فيه بعض العلماء من المذاهب الأخرى.(٣)

وإذا علمنا-أيضاً-أنَّ ابن مضاء قد استعان- في ظاهريته- بالأدلة العقلية ولكن المقيدة بالنصوص- أمكننا القول بأن ظاهريته منهجية لا مذهبية.

وبناء على ذلك، يمكن تلخيص أهم سمات منهج ابن مضاء، كما يمكن تعيين أهم الانتقادات التي وُجهت إليه فيما يلى:

أولاً: اتّخذ "ابن مضاء" العقل أساساً مع التقيد بظاهريته، وتحرَّك داخل بنية النحو العربي كما كانت منذ سيبويه(٤)، وكان يعترف بأصول النحو العربي

---

(١) لسان العرب "نهج" ٤٥٥٤/٦.

(٢) لسان العرب "ذهب" ١٥٢٢/٣.

(٣) ابن حزم، آراؤه ومنهجه، ومذهبه الفقهى.

www.unvi-bouira-dz

(٤) التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد.

https//search. Mandumah.com

ويدرك أنها الأسس والدعائم التي انبنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، وكان يحفظ للنحاة قدرهم وفضلهم، حيث يقول: "وإني رأيت النحويين- رحمة الله عليهم- قد وضعوا **صناعة النحو** لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا"(١).

ولكن الرجل كان مجددا لا مقلدا؛ فقد كان يدعو إلى تأصيل فكر ومنهج جديد يتمثل في توصيف النحو، وذلك من خلال دعوته إلى إسقاط العوامل والعلل والتمارين التي لا تفيد نطقا "فراعه أنَّ تلك الدراسة (دراسة النحو) قد اختلط فيها الأصيل الذي يفيد النطق بالدخيل الذي يعوق تلك الفائدة، فامتلك حرية عقله وشجاعة قلبه، وقدَّم رأيه في كتاب صغير الحجم خطير الشأن أسماه "الرّد على النّحاة"".(٢)

ولم يكن ابن مضاء بدعا في دعوته هذه، بل سبقه إليها العلماء من المغرب والمشرق؛ فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦هـ) العلل النحوية، فقال: "وأما علم النحو فإلي مقدمات محفوظة عن العرب، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل ففيه فاسدة جداً"(٣).

ومن علماء المشرق الذين ثاروا على العلل النحوية- ابن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦هـ)، حيث يقول: "فأمَّا طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون، لم يثبت معه إلى الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة في ذلك".(٤)

---

(١) كتاب الرد على النحاة ص ٦٤.
(٢) أصول النحو العربي ص ٦.
(٣) التقريب لحد المنطق ص ٢٠٢.
(٤) سر الفصاحة ص ٣٣.

وقد حكى عبد القاهر الجرجاني[١] (ت ٤٧١هـ) ما أنكره معاصروه في النحو، ومنها العلل والتصاريف والتمارين. [٢]

هذا ويبدو أنَّ أبا الوليد بن رشد (٥٢٠ -٥٩٠هـ) قرين ابن مضاء ومعاصره، قد شغله أمر النحو والنحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه، وصرفهم الجهود إلى درسه، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه، ويعني بتكوين من يقوم به من التلاميذ، فرأينا له كتابا عنوانه "**الضرورى في النحو**"، وهو عنوان دال على مضمونه، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال. [٣]

فابن رشد- من خلال كتابه "الضرورى في النحو" – كان يدعو إلى تيسير النحو العربي، ولكنَّه كان يختلف عن ابن مضاء في الطريقة والمرجعية "أمَّا ابن رشد فيريد أن يعيد بناء النحو العربي وفق (الترتيب) الذي هو مشترك لجميع الألسنة".[٤]

ثانيا: كان "**ابن مضاء**" يرى أن التعليل فكر نظرى لا وصفي؛ ولذلك يرفضه عندما تتعلق اللغة بموقف المتكلم، ويرتضيه عندما تتعلق اللغة بموقف الباحث، ولا تعارض بين هذا وذاك؛ فالدكتور/ **تمام حسان** عندما تحدَّث عن التعليل كأحد أصول النحو العربي – جاء قائلا: "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته".[٥]

وعندما تحدَّث عن التعليل في دراسة اللغة – جاء قائلا: "ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسئولا كذلك عن خلق "نظرية العامل"؛ فالفاعل مرفوع بعلة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٦: ص ٣٢.

(٢) الرد على النحاة، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ص٩، ١٠.

(٣) المرجع السابق ص٩ ،١٠.

(٤) التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد.

https://search.mandumah.com

(٥) اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول ص ١٣٧.

وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا، وكما **اختلف البصريون في قياس** نعم وبئس وأفعل التعجب مع إخوانهم الكوفيين، **اختلفوا كذلك في تحديد العامل** في بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ، **واختلاف النحاة في العلة هنا دليل على خطأ منهجهم** وتعارض بعضه مع بعض، ومنهج هذا شأنه لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أي حال، **ولقد وجد ابن مضاء هذه المطاعن، وأحسن الطعن فيها، في كتاب لم يعرف عنه إلا منذ سنين**".(١)

فابن مضاء قد ناقش موضوع العلة النحوية، ولم يدع إلى إسقاطها من النحو العربي، ولكنه- في سبيل تأصيل منهجه- دعا إلى إسقاط العلل التي لا تفيد نطقا، حيث قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: "قام زيد": لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: **كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام...** ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول، قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل- الذي هو الرفع- للفاعل، وأعطي الأخف- الذي هو النصب-للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة؛ ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون- **فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم**".(٢)

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥٥.

(٢) الرد على النحاة، تحقيق الدكتور إبراهيم البنا، ص ١٢٧.

فالعلل الأول هي المقبولة عند ابن مضاء: "بمعرفتها تحصل لنا المعرفة **بكلام العرب المدرك بالنظر**"(١)، فهي لخدمة النص اللغوى لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه، فنطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة، كما أنَّ النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها. (٢)

أمَّا العلل الثواني، فهي عنده (ابن مضاء) على ثلاثة أقسام: "قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده.

فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة، مثل قولنا: أكرم القوم، وقال تعالى ﴿ **قُمِ ٱلَّيۡلَ** ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿ **وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ**﴾ (٤)، ويقال: مُدَّ، ومدِّ، ومَدُّ(٥)، وآخر الأمر موقوف، مثل: اضرب، فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما، وإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل، تقول: (مره يا فتى)، فأمّا: أكرم القوم، وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك.

١- فيقال: لم حركت الميم من (أكرم)، وهو أمر؟

فيقال له: لأنه لقى ساكنا وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

---

(١) الرد على النحاة، تحقيق الدكتور إبراهيم البنا، ص ١٢٨.

(٢) أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، ص ١٣٥.

(٣) سورة المزمل ٢/٧٣.

(٤) سورة المزمل ٨/٧٣.

(٥) الكتاب ٥٣٢/٣-٥٣٣، وشرح الشافية للرضى ٢٤٣/٢، والمساعد ٣٤٦/٣-٣٤٧، والمقتضب ١٨٠/١-١٨١، وشفاء العليل ١٠١٥/٣.

٢- فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين؟

فالجواب: **لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق.**

فهذه قاطعة، وهي ثانية.

وكذلك "ميعاد" و "ميزان"، وما أشبههما، يقال: إن الأصل فيهما: مِوْعاد، ومِوْزان، والدليل على ذلك أنهما من "وعد" و "وزن"، ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما: مواعيد، وموازين ، وفي تصغيرهما: مويعيد ومويزين، فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها(١)، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء.

١-وإن قيل: لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها؟

قيل: لأن ذلك **أخف على اللسان.**

فهذه واضحة أيضا، لكنها يستغنى عنها.

ومثال ما هو بيِّن الفساد قول محمد بن يزيد: إنَّ نون ضمير جماعة المؤنث حُرِّك لأن ما قبله ساكن، نحو: ضربْنَ، ويضربْنَ(٢)، وقال فيما قبلهما إنما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيِّن الفساد، ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً"(٣).

وهنا يعقّب الدكتور/ **محمد إبراهيم البنا**- محقق كتاب الرّد على النحّاة – على رأي ابن مضاء في موضوع العلة النحوية قائلا: "إن العلة الأولي كانت مقبولة (عند ابن مضاء) **لأنها تصوِّر الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفا**

---

(١) الأصول لابن السراج ٣/٢٦١.

(٢) المقتضب ١/٢٧١.

(٣) الرد على النحاة ص ١٢٧: ص ١٣٣.

مجردا، وقد قبلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في: اخرج الساعة، باستحالة النطق بهما ساكنين، لأنه تفكير موضوعى، ورفضنا عللهم فيما لا ينصرف[١]، وفي إعراب ما أعرب وبناء ما بنى[٢]؛ لأنها لا تستند إلا إلى مقدمات مصنوعة ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة أو بعيدة.

إنَّ علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت، وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك من البحث عن الأسباب، فهذه لا تتناهى ولا يتقدم بها العلم شيئا، بل يقولون[٣]: إنَّ محاولة الكشف عن هذه الأسباب ليست إلا امتداداً للتفكير الساذج الدائى"[٤].

وإذا كان هو رأي الدكتور/ **إبراهيم البنَّا**، فلماذا ينكر على (ابن مضاء) أن يكون قد أتي بمنهج جديد يتمثل في توصيفه للنحو؟!، ويتضح ذلك من خلال قوله: "يعد كتاب (الرّد على النّحاة) لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي من أشهر كتب تراثنا النحوى التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا، فمنذ نشره، والباحثون في النحو يفيئون إليه، **لا لأنهم يجدون فيه نحوا جديدا، فليس فيه من ذلك شىء**، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدهم فيه بمنهج جديد يخلص النحو من أثقاله..... **ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم**"[٥].

فعلى الرغم من أن الدكتور/ **إبراهيم البنّا** يرى أن العلل التي لا تفسر الظاهرة يعد التفكير فيها ذاتيا لا موضوعياً، ولذلك فليس له من واقع اللغة

---

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠،١٣١.

(٢) المرجع السابق ص١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) المنطق الحديث لمحمود قاسم ص ٢١١.

(٤) الرد على النحاة ص ٤٠.

(٥) الرد على النحاة ص ٥، وص ٤٦.

نصيب[١]، إلا أنه لم يفطن إلى مراد **ابن مضاء**، فعمل النحاة في العلة يطلق عليه "التخريج الظنى" في دراسة اللغة، والتخريج الظنى يقف في جانب مخالف لوصف النص اللغوى؛ لأن الأول افتراضى ذاتى، والوصف بطبيعته موضوعى[٢].

ثالثا: استناداً إلى ما سبق، يتضح أن **ابن مضاء** يركن إلى الأسلوب العلمي الذي يعتمد على الوصف والملاحظة والاستقراء، وهو نمط التفكير السليم الذي يبحث عن العلل القريبة المباشرة التي تفسر الظاهرة، وهذا الأسلوب يتسم بالموضوعية لا الذاتية، فلابد للحقيقة العلمية أن تجيء مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها؛ فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية التي يقوِّم بها الأشياء من حيث خيرها وشرها، وجمالها وقبحها[٣]، ولذلك كله استطاع "**ابن مضاء**" أن يسبق زمانه، ويأتى–في عصره– بآراء تحتفي بها الدراسات اللغوية الحديثة في عصرنا الحاضر.

رابعاً: يرتكز منهج "ابن مضاء" على التفرقة عمليا بين النحو المعيارى والنحو الوصفى؛ حيث يهتم النحو المعيارى prescriptive grammar بوضع مجموعة من النماذج التي يجب اتخاذها مثالا لقياس الاستعمال الصحيح للغة، وما وافق تلك النماذج يقبله النحوى ويحكم عليه بالصواب، وما خالفها يرفضه النحوى ويصدر عليه بعض الأحكام التي تدل على الغلط والخطأ، ويركّز النحو المعيارى على طرح القوانين والقواعد التعليمية التي تحكم الاستعمال اللغوى الصحيح، وقد انتشر النحو المعيارى في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا يزال تأثيره مستمرا في العصر

(١) المرجع السابق ص ٤٠.

(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، ص ١٥٠.

(٣) المنطق الوضعى ٣٢/٢.

الحالى؛ خاصة بعد تفشى الفساد اللغوى، وهو يتمثل في تلك الكتب التي تحدد الاستعمال اللغوى الصحيح، ومن الكتب التي تبنت فكرة المعيارية كتاب ظهر سنة ١٩٢٦ تحت عنوان:

Dictionary of modern English usage ، وهو من تأليف Henry Watson Fowler (١٨٥٨-١٩٣٣م) [١].

ويختلف النحو الوصفي descriptive grammar عن النحو المعيارى؛ لأن النحو الوصفي يهتم بتسجيل واقع اللغة كما هو، دون التدخل في جوانب الخطأ والصواب في الاستعمال الذى نجده بواسطة أبناء اللغة؛ لذلك يقال عن أصحاب النحو المعيارى

[٢] They wished to prescribe rather than describe the rules of grammar.

ومن ثم ينبغي التفرقة بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوى: هما ناحيتا الاستعمال اللغوى، والبحث اللغوى، فالاستعمال اللغوى وظيفة المتكلم، والبحث اللغوى وظيفة الباحث، والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس، والاستعمال باعتباره تطبيقا يتوخى معايير معينة، **ولكن البحث باعتباره تفتيشا يستخدم الاستقراء، ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث، فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف**[٣].

وهنا يجدر بالباحث أن يعود إلى منهج "**ابن مضاء**" الذي أفصح عنه في صدر كتابه بقوله: "**قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه**".[٤]

---

(١) التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه ص ٦.
(٢) السابق ص ٦.
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٢.
(٤) الرد على النحاة ص ٦٩.

فمنهج "ابن مضاء" يرتكز على محورين رئيسين

المحور الأول

أن يحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه:

والنحوى هنا يعني به "**ابن مضاء**" الباحث في النحو الذي ينبغي أن يكون نشاطه وصفيا وإن كانت أدواته معيارية، وهو في سبيل ممارسته لهذا النشاط الوصفى لابد أن يستغنى عن العلل والعوامل والتمارين العقلية التي لا تفيد نطقا، والتي تتجاوز حدود وصف الواقع اللغوى كما هو.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور/ **تمام حسان:** "لا ينبغى إذاً أن يقطع الباحث الصلة بين اللغة والمجتمع، إذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شك أن اللغة، وهي نشاط اجتماعي، يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف، إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة، ولعل أقدم فروع الدراسات اللغوية في العالم هي الدراسات الوصفية، بل هي كذلك خير ما أنتجه أئمة اللغة في العالم القديم"[١].

وبناء على ذلك، فإن **ابن مضاء**[٢] لا يعوّل على نظرية العامل وأثرها في التوظيف النحوى للجملة، وإنما يجعل العمل للمتكلم نفسه الذي يكون خاضعا للعرف اللغوى في مجتمعه.

وخير شاهد أو دليل على هذا المحور– ما أورده **ابن مضاء** عند حديثه عن العامل، وما يتبع ذلك من الحذف والتقدير، حيث يقول: "واعلم أنَّ المحذوفات في **صناعتهم** على ثلاثة أقسام: **محذوف لا يتم الكلام إلا به،** حذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدا؛ أي: أعط زيدا، فتحذفه

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٣.

(٢) الرد على النحاة ص ٦٤، ٦٩.

وهو مراد، وإن ظهر تمَّ الكلام به،ومنه قول الله تعالى:﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ خَيۡرٗا** ﴾(١).

والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن أظهر كان عيا: كقولك: أزيدا ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدا؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن "ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير ولابد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار! وهذا بناء على أن كل منصوب فلابد له من ناصب، وياليت شعرى ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيدا مررت بغلامه؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر، والقول تام مفهوم، **ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: أن كل منصوب فلابد له من ناصب**، فهذا القسم الثاني.

وأمَّا القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغيَّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم "عبد الله"، و"عبد الله" عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادى، وهذا إذا ظهر تغيَّر المعنى، وصار النداء خبرا"(٢).

وهنا أثنى الدكتور/ **محمد إبراهيم البنا** على كلام "**ابن مضاء**"؛ حيث قال: "من أحسن ما يذكر **لابن مضاء** في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة. (٣)

---

(١) سورة النحل ١٦/٣٠.

(٢) كتاب الرد على النحاة ص ٧١: ص ٧٣.

(٣) السابق ص ٢١.

والحق أنا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين (الثاني والثالث)، ونعتقد أنه من الممكن أن نستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى كفيلة بأن تختفى بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى، وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لانشغال الفعل المذكور، وذلك نحو: زيداً ضربته، فقد **بنوه على أن الفعل يستوفي معمولاته، وقد يكون من أصلهم: إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى إلى الاسم وضميره، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير! ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير**، ولدخل هذا الباب في باب المفعول به..." [1].

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

المحور الثاني

أن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

أي: أن ينبه على أن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة؛ لأن ذلك يدفعهم إلى أن يحكموا على بعض كلام العرب والاستعمالات اللغوية بالخطأ والشذوذ.

وفي ذلك يقول **ابن مضاء:** "فإن قيل: فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعامل وإن اختلفوا... قيل إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم، وهو أبو الفتح ابن جنى في خصائصه(١): اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص،فإذا لم يعطك يده بذلك فليس إجماعهم حجة عليه...**وإنما هو علم منتزع من استقراء اللغة.**

فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "**هذا جحر ضبّ خربٍ**" فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب .. وأنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه، وأما أنا فعندى أن في القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع.

فذهب الجماعة في قول العرب: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"(٢) إلى ما ذكره (ابن جنى) واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقال: إن في القرآن نيفا على ألف موضع، وتقديره عنده: هذا حجر ضب خرب جحره، فخرب نعت لضب كما يقال: هذا فرس عربي قارح فرسه، فقارح نعت لعربي وصف، وإن كان للفرس، لأنه من

---

(١) الخصائص ١/١٨٩-١٩٣.

(٢) ارتشاف الضرب /١٩١٢، ١٩١٣، والإنصاف٢/٦٠٥، والخزانة٥/٩١، وشرح التسهيل٣/٣٠٨، والكتاب ١/٤٣٦.

سببه، فحذفت "الجحر" الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على الضب، مقام الجحر، فارتفع بخرب عنده، والضمير إذا كان فاعلا باسم الفاعل أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكن فيها على مذهبهم، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه يطرد، واستكنان الضمير في الصفة مطرد.

ويمكن لقائل أن يقول لأبي الفتح: إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [1]، وأمَّا في هذه المواضع التي يحتاج المحذوف فيها إلى تأمل كثير وفكر طويل، فلا يجوز حذفه، لما فيه من اللبس على السامعين، وهذا من المواضع البعيدة، والدليل على ذلك أنه قد مرَّ هذا القول على أسماع قوم فقهاء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف، لأنه لو ظهر لكان قبيحا؛ لو قالت العرب: "هذا حجر ضب خرب جحره" قبح، لأنه عى من القول تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزا فصيحا.. واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوى، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف"[2].

(١) سورة يوسف ٨٢/١٢.

(٢) كتاب الرد على النحاة من ص ٧٤: ص ٧٦.

فابن مضاء لم يهدم نظرية العامل، ولم يدع إلى إلغائها، وإنما دعا إلى إلغاء العامل الذي يتحكم في التوظيف النحوى للجملة، وخاصة إذا أدَّى ذلك إلى تغيير كلام العرب "لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك"(١).

والدليل على صحَّة قول "**ابن مضاء**" إنَّ أنصار المعايير حين لا يتذكرون الاستعمالات القرآنية يقعون دون قصد في القول بخطأ تركيب ما، حتى إذا تبيَّنوا أنه من تراكيب القرآن رجعوا عن دعواهم إلى التماس التخريجات المختلفة سواء أكانت هذه التخريجات منطقية، أم دينية، أم غير ذلك(٢).

ومن ذلك –على سبيل المثال– نظرة النحاة إلى قوله تعالى: ﴿ **إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ** ﴾ (٣)، والتمحك في التوفيق بينها وبين قواعدهم التي مهما كان لها من النفوذ، فإنها تقف عاجزة دون اتهام القرآن بارتكاب خطأ نحوى. (٤)

خامساً: الأمانة العلمية في نقله من الآخرين، ونسبة الأقوال إلى قائليها في أمانة وشرف، ولا يدرى الباحث لماذا وصمه الدكتور/ **محمد إبراهيم البنا (محقق كتابه)** بعدم التزام الأمانة؟ حيث يقول: "لم يلتزم **ابن مضاء** الأمانة في عرض النصوص ونقدها، فقد رأيته يقيم خلافا غير قائم بين ابن جنى وسيبويه في مسألة العامل، ولعلك تبينت من نصوصهما التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا

(١) الرد على النحاة ص ٧٠، ٧١.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٦.

(٣) سورة طه ٦٣/٢٠.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٦.

يعدو أن يكون شارحا للإمام أبي بشر، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيدا ما يقولون، عارفين بمواطئ أقدامهم"[١].

ويرى الباحث أنَّ "**ابن مضاء**" لم يكن ليقيم خلافا غير قائم بين ابن جنى وسيبويه، وخاصة إذا علمنا أنه "كان مقرئا مجودا، محدثا مكثرا، قديم السماع واسع الرواية ضابطا، ماهرا في كثير من علوم الأوائل"[٢]، وقد "أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى"[٣].

ومدار هذا الأمر أن ابن مضاء- في سبيل تأصيل منهجه- قد دعا إلى عدم تحكم وتعسف العامل في التوظيف النحوى للجملة أو في الإعراب، كما دعا إلى ضرورة نسبة العمل إلى المتكلم الخاضع للعرف اللغوى في مجتمعه، ولذلك أورد قول **سيبويه** في كتابه: "وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه"[٤].

وهنا خشى "**ابن مضاء**" على القارئ أو السامع ألا يمعن النظر، فيفهم نص سيبويه فهما ظاهريا سطحيا يتمثل في أن العامل هو الركن الركين الذي أحدث الإعراب، لاشيء غيره، ولذلك عقّب على كلام سيبويه بقوله: "فظاهر هذا (الفهم) أن العامل أحدث الإعراب وذلك بيِّن الفساد"[٥].

---

(١) كتاب الرد على النحاة ص ٤٥.

(٢) الديباج المذهب ص ٤٨.

(٣) بغية الوعاة ٣٢٣/١.

(٤) الكتاب ١٣/١.

(٥) كتاب الرد على النحاة ص ٦٩.

ولكي يطمئن "**ابن مضاء**" إلى أن القارئ أو السامع قد أدرك المراد من كلام سيبويه أتي بكلام "ابن جنى" شارحا ومفصلا لكلام سيبويه، حيث يقول: "وقد صرَّح بخلاف ذلك (الفهم الظاهرى السطحى) أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية[١]:"وأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لاشىء غيره"؛ فأكَّد المتكلم بـــ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله (لاشىء غيره)" [٢].

ولكنَّ الدكتور/ **محمد إبراهيم البنا** أخذ يدافع عن سيبويه- فجاء قائلا: "إنَّ **ابن مضاء**، وقد درس الكتاب، يعلم جيدا أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب، وفي أغلب الصفحات منه، قد صرَّح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم، فهذا سيبويه يقول في باب الإضمار في ليس وكان[٣]: "فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خَلَقَ الله مثلَه، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم". فنسب الإعمال إلى المتكلم.

وقال أيضا:"وأمَّا قول امرئ القيس: (الطويل)

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدنَى مَعيشَةٍ كَفَانِى- ولَم أطلبْ- قليلٌ مِن المَالِ[٤]

---

(١) الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

(٢) كتاب الرد على النحاة ص ٦٩.

(٣) الكتاب ١/٧٠.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٩، والإفصاح ٣١٣، والإنصاف ١/٨٤، والبحر المحيط ١/٣٥٥، وتذكرة النحاة ٣٣٩، وجمهرة الأمثال ١/٣٠٥، والدر اللوامع ١/١٢٢، وشذور الذهب ٢٢٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦٢٢، وشرح المفصل ١/٧٨، ٧٩، وشواهد المغني للسيوطي ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢، والفوائد الضيائية ١/٢٦٩، والكتاب ١/٧٩، وكشف المشكل ٢/١٣١، واللامات للهروى ١٢٤، ومغني اللبيب ١/٢٥٦، ٢/٥٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٠٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٥٩، والإيضاح العضدى ٦٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٩، والقوافي للتنوخي ٧٧،١٢١، والمقتضب ٤/٧٦، والمقرب ١٧٨.

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده المُلْكَ، وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ذلك ونصب، فسد المعنى"[١].

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب، نسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم، **فإن سيبويه لو سئل سؤالا أبعد من هذا فقيل له: هل حقا ذلك الذي تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم؟ أو أنه حين يتكلم المتكلم يكون خاضعا للعرف اللغوى في مجتمعه؟ لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها، ولبدر إلى ذهنه أنه قد تجد العوامل في اللهجات وتختلف آثارها، ولأجاب بقوله: ليست العوامل تفعل شيئا ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار، وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية**".[٢]

وكل ذلك –في رأي الباحث– لا يعد تأييدا ودفاعا عن سيبويه بقدر ما يعد دفاعا عن مراد **ابن مضاء ومنهجه**، ودعما وتأييدا له بالأدلة الدامغة التي لا امتراء فيها.

سادسا: كان "**ابن مضاء**" يتسم بالحيدة العلمية؛ فلم يتعصب لمذهب أو رأي بعينه، وإنما كان يدعو إلى منهج جديد في التفكير النحوى يتمثل في توصيفه، ولكن الدكتور/ **شوقي ضيف** – محقق كتابه– لم يكن منصفا له حينما قال: "وإن من يرجع إلى نصوص كتاب **(الرد على النحاة)** يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه، وأيضا يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين

---

(١) الكتاب ٧٩/١.

(٢) الرد على النحاة ص ٦٤، ٦٥.

على كتب المذاهب، **ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء** أحد المؤلبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضى بذلك منصبه.

والغريب أنه لم يُعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق، وإنما عنى بالتأليف ضد النحو المشرقي، فقد صب عنايته كلها على النحو؛ إذ ألف فيه ثلاثة كتب، أما أولها فسمَّاه "المشرق في النحو" وينقل أبو حيان نقولا عنه في الارتشاف، **وأكبر الظن** أن هذا الكتاب ألف ضد المشرق، أما الكتاب الثاني فاسمه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، وليس في اسم هذا الكتاب ما يدل على أنه ألف خصومة للمشرق ونحاته... وهذان الكتابان لم يصلا إلينا، وإنما وصل كتابه الثالث، الذي سماه "**الرّد على النّحاة**"، ومع ذلك لم نعثر من أصوله إلا على هذه النسخة التي ننشرها، وإن من يرجع إلى نصوصها يلاحظ أن ابن مضاء لم يكتف بقراءة كتاب سيبويه على ابن الرماك، فقد قرأ أيضا شرح السيرافي على سيبويه، ونقل منه نصوصا أشرنا إلى مواضعها من الكتاب، كما أشرنا إلى نصوص أخرى نقلها من الانتصار لابن ولاد شيخ نحاة مصر، وأيضا فقد ذكر ابن جني مرارا، ونقل عن خصائصه نقولا، وأغلب الظن أنه قرأ كتباً نحوية كثيرة، وهذا طبيعى لشخص يهاجم النحو العربي، غير أننا نلاحظ أنه لم يعن بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر عنايته بهذا النحو، ومرجع ذلك–في رأينا– أنه لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب النحاة، وإنما كان حريصا على مهاجمة النحو جملة، وقد اختار المذهب البصرى الذي كان شائعا من حوله، والذي لا يزال شائعا إلى عصرنا الحاضر، فاتخذه مسرحا لمعاركة مع النحاة"[1].

ويرى الباحث أنَّ عالما بقدر **(ابن مضاء)** لا ينبغي أن نحكم عليه بقولنا: ومن يعرف؟ أو ربما كان، وأكبر الظن دون الاستناد إلى دليل عقلى،

---

(١) كتاب الرد على النحاة تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ص ١١: ص ١٣.

وهذا ما فعله الدكتور شوقى ضيف، فقد وجَّه إلى ابن مضاء ثلاثة انتقادات تتلخص فيما يلى:-

١- ثورته على المشرق.

٢- مهاجمة النحو العربي.

٣- عدم اهتمامه بالنحو الكوفي، واتخاذه المذهب البصرى مسرحا لمعاركه مع النحاة.

ومن خلال دراسة الباحث وتفنيده لتلك الانتقادات، توصَّل إلى أنَّ:-

- **ابن مضاء** لم يكن ثائراً على النحو في المشرق، وإنما كانت ثورته على مناهج التفكير في النحو، ويدفع عنه هذه التهمة أنَّه قد سبقه إلى ذلك من علماء المشرق ابن سنان الخفاجى، وإذا كانت ثورته امتدادا لثورة سيده على المذاهب الأربعة، فكان الأجدر به أن يكون ثائرا على فقه المشرق، وقد استنكر عليه الدكتور/ شوقي ضيف ذلك بقوله: "والغريب أنَّ ابن مضاء لم يُعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق"(١)، ولا غرابة في ذلك، فالرجل صاحب فكر ومنهج ونظرية، وتتسم آراؤه بالحيدة العلمية.
- **ابن مضاء** إذا كان قد قرأ كتباً نحوية كثيرة، فليس معنى ذلك-على الإطلاق- أنَّه يُعد نفسه لمهاجمة النحو العربي-كما زعم الدكتور/ شوقي ضيف، وإنما يعني ذلك- في نظر الباحث- أنّ ابن مضاء كان عالما بحق؛ يتحرى الدقة، ولا يريد أن يتسرع في الوصول إلى أحكام ونتائج من مقدمات ومعلومات غير كافية عن المنهج الجديد الذي كان يدعو إليه، وبالتالي يتم الوصول إلى نتائج خاطئة.

(١) كتاب الرد على النحاة تحقيق الدكتور شوقي ضيف ص ١١.

- الدكتور/ **شوقي ضيف** لم يكن منصفاً عندما ذكر أن ابن مضاء لم تظهر عنايته بالنحو الكوفي، وعلى النقيض من ذلك، يرى الباحث أنَّ "ابن مضاء" في دعوته للتجديد والتيسير كان متأثرا بالنحو الكوفي، ولاسيما أن المنهج الكوفي كان أقرب إلى المنهج الوصفي، وقد أشار الدكتور/ **أحمد مكي الأنصارى** إلى تأثر ابن مضاء بالنحو الكوفي وبخاصة آراء الفراء النحوية(١).

فالمنهج الكوفي أقرب إلى طبيعة الدرس اللغوى، ويعتمد على النقل والسماع والاتساع في الرواية مع عدم التشدد في فهم الفصاحة، كما يعتمد-أيضا- على الاتساع في القياس، فإذا كان شرط القياس عند البصريين الكثرة، فإن ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون(٢)، ولا شك في أن ذلك جزء من دعوة ابن مضاء إلى تيسير النحو، والتخفيف من أثقاله.

سابعاً: كان "**ابن مضاء**" يتمتع بقدر كبير من الثقة في النفس، والتسامح الفكرى، والحكمة، ويتضح كل ذلك من خلال دعوته لرأيه؛ حيث قال في صدر كتابه: "وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن، إن كان ممن يحتاط لدينه، ويجعل العلم مزلفا له من ربِّه، أن ينظر، فإن تبين له ما نبينه رجع إليه، وشكر الله عليه، وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقول أو كتابة"(٣).

وبعد، فهذه أهم السمات المنهجية التي اشتمل عليها كتاب "الرّد على النّحاة" لابن مضاء، والذي كان ارتكاز صاحبه فيه على الناحية التطبيقية أكبر منه على الناحية النظرية، وهي سمات تؤكد أنَّ ابن مضاء كان يحترم النحاة،

---

(١) الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ١٧٢.

(٢) الأصول للدكتور تمام حسان ص ٣٨.

(٣) كتاب الرد على النحاة ص ٦٤.

ويعرف لهم فضلهم، ويجلّ قدرهم، ويقدِّر جهدهم لكن من غير أن يدفعه ذلك إلى تقديس آرائهم أو تقليدهم، وهذا اتجاه واعٍ ينبني على رفض التبعية المطلقة، تلك التبعية التي تعد- وبحق- آفة العلم في كل زمان ومكان.

الــمبحث الثاني

علم اللغة الوصفي والنحو الظاهرى

من خلال دراسة منهج "**ابن مضاء**" في كتابه "**الرّد على النّحاة**" يتبين للباحث- بما لا يدع مجالا للشك- أن النحو الظاهرى يعد منهجا وليس مذهبا، يتخذ فيه صاحبه العقل أساسا مع التقيد بظواهر النصوص، ويتحرك داخل بنية النحو العربي كما كانت منذ سيبويه، ويعترف بأصول النحو العربي، ويعلم أنها الأسس والقواعد التي انبني عليها هذا النحو، ولكن النحو الظاهرى يطلق على هذه الأصول مصطلح "صناعة النحو" أو "نحو الصنعة"، بينما يطلق عليها الدرس الحديث مصطلح "المعيارية" أو "النحو المعيارى"، ويفصل النحو الظاهرى بين نحو الصنعة ونحو اللغة، وبناء على ذلك، يسقط من أصول النحو كل ما لا يفيد نطقه، ولا يضر جهله، فيكتفي بتصوير العبارة كما وردت، وتفسير الواقع اللغوى كما هو، مع البحث عن العلل القريبة المباشرة التي تفسر قانون الظاهرة، وهو في ذلك يعتمد على الوصف والملاحظة والاستقراء، ويتسم بالموضوعية لا الذاتية حتى تجيء الحقيقة العلمية مستقلة بعيدة عن الأهواء والمصالح والرغبات الذاتية، كما يسقط النحو الظاهرى-كذلك- من العوامل كل ما يؤدى إلى تغيير كلام العرب بغية أن تكون النصوص سيدة القواعد وليس العكس.

وتعود **فكرة النحو الظاهرى** من جديد تحت مسمّى آخر، **وهو علم اللغة الوصفي أو المنهج الوصفي، ذلك المنهج الذي يشرح ويصف ولا يلقي ظلال انفعالاته على ما يصفه**[1]، **كما يقوم المنهج الوصفي على تحليل الظواهر اللغوية بالاعتماد على الاستقراء والملاحظة**، ومن ثم التوصل إلى

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣١.

استنباط القاعدة[١]، **وعلى هذا المنهج سار الدرس النحوى في العصر الأول؛ لأن طبيعة اللغة تستلزم هذه الطريقة التي تعتمد على السماع أولا**[٢].

وقد عُنى اللغويون بالمنهج الوصفي تلك الطريقة التي توصف بها لغة ما في فترة معينة لا تتجاوزها وبيئة محددة لا تتعداها إلى غيرها، ويطلق على البحث اللغوى الذي يتبع هذه الطريقة اسم علم اللغة الوصفى[٣].

وقد سيطر هذا المنهج على الدرس اللغوى منذ العشرينيات من هذا القرن، ولقد شهد هذا القرن نقطة تحول رئيسية في البحث اللغوى، **فعزف الباحثون تماما عن المناهج المعيارية القديمة**، وتخلت البحوث اللغوية التي تعتمد على المنهج التاريخي والمقارن عن مكانتها المسيطرة التي اكتسبتها في القرن التاسع عشر **لتفسح المجال أمام البحث اللغوى الذي يعتمد على الوصف وحده**، وكان فريدناند دى سوسير (١٩١٣) هو رائد الحلبة في مجال البحث اللغوى المعتمد على المنهج الوصفي، ومنذ نشر كتابه Cours dé linquistique genéral سنة ١٩١٦، أخذ ميزان القوى يختل متحولا من البحث المقارن في تاريخ–وكذلك ما قبل تاريخ– اللغات الهندية الأوربية (وغيرها) إلى وصف اللغات المستقلة بغض النظر عن كونها منتمية إلى المجموعة الهندية الأوربية أولا[٤].

لقد صار المنهج الوصفي هو الطابع المميز للبحث اللغوى المعاصر، ومن ثم فإن استعمال المصطلح "علم اللغة" دون إضافة أخرى إليه يقصد به في

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٤٩.

(٢) الاعتراض النحوى عند ابن مالك واجتهاداته ص ٥٢٠.

(٣) علم اللغة العام– أسسه ومناهجه ص ١٣٣.

(٤) مدخل إلى علم اللغة الحديث ص ٧٣، ٧٤.

الغالب علم اللغة الوصفي أو التركيبى[١]، كما يقول ماريوباى[٢]؛ إذ إنه يشكل الأساس للدراسات[٣] اللغوية المعاصرة.

فالمنهج الوصفي بهذه الخصائص وتلك السمات لا يعدو أن يكون صورة جديدة للنحو الظاهرى، الذي نهض للقضاء على المعيارية الصارخة التي تتخذ القاعدة معياراً للاستعمال اللغوى، مثلها في ذلك مثل المنطق القياسى[٤].

ولكي يبرهن الباحث على صدق ما ذهب إليه **(المنهج الوصفي والنحو الظاهرى وجهان لعملة واحدة)**، يقوم بعرض نموذج من العلماء، وُصف قديما بأنه ظاهرى النحو، كما وُصف حديثا–من قبل الباحثين المحدثين باتباعه المنهج الوصفى، وهو: **ابن مالك الطائي الجياني الأندلسى (ت ٦٧٢هـ)**.

فقد وصف الإمام الشاطبى "ابن مالك" في شرحه على ألفية ابن مالك المسمى "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" بقوله: "ولا سيما وابن مالك ظاهرى النحو في الغالب على ما يظهر من كلامه في تواليفه"[٥].

وقد وصفه الدكتور/ ناصر محمد عبد الله آل قميشان، باتباعه المنهج الوصفي في مؤلفاته، ويتأكَّد ذلك من خلال قوله: "ويمكن إيجاز أبرز ملامح هذا المنهج (الوصفى) في مصنفات ابن مالك فيما يلى:

أولاً: ميله إلى السماع والتوسع في الرواية، وهذا ظاهر من كمية الشواهد التي تضمنتها مصنَّفاته، وقد تجاوزت شواهده القرآنية في "شرح

---

(١) الاتجاه التركيبي أو كما يسمى أحيانا علم اللغة التركيبي هو أحد أهم الاتجاهات في المنهج الوصفي. حاشية مدخل إلى علم اللغة الحديث ص ٧٧.

(٢) أسس علم اللغة ص ١٣٨.

(٣) مدخل إلى علم اللغة الحديث ص ١٠٢.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٧.

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٦/١.

التسهيل" أربعة أضعاف شواهد "الكتاب"، كما أن شواهد الشعر تجاوزت ضعف شواهد "الكتاب".

ثانياً: انتصاره في كثير من الآراء للمذهب الكوفي، ولاسيما أن "المنهج الكوفي كان أقرب إلى المنهج الوصفى؛ لأن نظرتهم للنصوص كانت نظرة وصفيَّة، لا تميل على النظرة العقلية أو الفلسفية، ومعالجة هذه النصوص- في حالات كثيرة- حسبما هي عليه"(١)، فرجَّح ابن مالك بعض تلك الآراء بعد أن اندثرت وأصبحت بعيدة عن مصنفات النحويين التي تعتمد القول الواحد في مسائل الخلاف.

ثالثا: وصف القضايا النحوية والتعبير عنها بمُثُلها أو شواهدها السماعية، وفي ذلك ربط بمسائل النحو بما هي به أولى، فضلا عما يحمله ذلك من المبالغة في الاختصار؛ لذا فقد اشتهر مثل ذلك الأسلوب في متونه النظمية والنثرية، ولم تخل منه شروحه ومطولاته، قال في "التسهيل": "ووافق الكسائي في جواز نحو: "زيدا أَجَلُه مُحْرِز"، لا في نحو: "زيداً أَجَلُهُ أَحْرَزَ"(٢).

رابعاً: **يظهر في كثير من قواعد ابن مالك أنها تتناول الظواهر اللغوية على أساس شكلى**، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفى(٣)؛ ففي ذكره علامات الاسم يقول(٤):

بالجرِّ والتَّنوين والنّدا و"أَلْ" ومسند للاسم تمييزٌ حصَلْ

(١) الدرس النحوى في القرن العشرين ص ٢٣٠.
(٢) التسهيل ص ٤٧.
(٣) الدرس النحوى في القرن العشرين ص ٢٢٩.
(٤) الألفية ص ١٠.

خامساً: يظهر ابن مالك اهتمامه وثقافته الواسعة بلغات العرب... ومن ذلك قوله: "ويُجَرُّ بـــ "لعلَّ" و "عَلَّ" في لغة عقيل، وبـــ "متى" في لغة هذيل"(١).

هذه أبرز ملامح الوصفية في منهج **ابن مالك**، وربما كانت هي معظم خصائص المنهج الوصفى، والذي يُحمد **لابن مالك** هو إعادة هذا المنهج بقوة إلى الدرس النحوى، بعد أن اتجه به بعض النحويين من المعتزلة والفقهاء إلى أساليب الفلسفة والمنطق والمنهج العقلى، فغلبت تلك النزعة على الدرس النحوى، ولاسيما بعد أن انتهي عصر الاحتجاج وجفَّت منابع الرواية، ووجد النحاة أنفسهم أمام تجربة جديد، وهي أن يتكلموا في النحو دون الاعتماد على جديد من السماع(٢)"(٣).

وبذلك يظل ابن مالك- أحد أعلام المذهب الأندلسى- وتظل مؤلفاته نموذجاً حيًّا لتأكيد الاتفاق التام بين النحو الظاهرى وعلم اللغة الوصفى.

---

(١) التسهيل ص ١٤٨.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٤.

(٣) الاعتراض النحوى عند ابن مالك واجتهاداته من ص ٥٢٠: ص ٥٢٦.

الخاتمـــة

وبعد، فهذه أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، والتي يمكن إجمالها فيما يلى:

أولاً: يُعَدُّ "**ابن مضاء**" رائد المنهج الوصفي في الفكر العربي؛ فقد استطاع من خلال محصوله الابتكارى الذي ضمَّنه كتابه "الرّد على النّحاة" أن يؤصل لفكر ومنهج جديد، يخلّص النحو من أثقاله.

ثانياً: حاول "**ابن مضاء**" تجديد النحو العربي عن طريق توصيفه، وتعد محاولته تلك أجرأ محاولة في تاريخ النحو العربي الذي نضج وأتى أكله، ولكنه لم يحترق بعد.

ثالثاً: حدوث خلط بين مستويات الأداء اللغوى، نتج عن وضع النحاة قواعد العربية وفق مجال لغوى محدود من أساليب العربية هو الذي عدّ فصيحا قياسيا[١]، ومن ثمّ كانت القواعد –عندهم– سيدة النصوص وليس العكس، ومن هنا أيضا كان الصراع بين التجديد والتقليد.

رابعاً: المنهج الوصفي لا يعدو أن يكون صورة جديدة للنحو الظاهرى، الذي نهض للقضاء على المعيارية الصارخة التي تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوى، مثلها في ذلك مثل المنطق القياسى[٢]، وعلى ذلك يمكن القول أن المنهج الوصفي والنحو الظاهرى وجهان لعملة واحدة.

خامساً: يُعَدّ النحو الظاهرى منهجا وليس مذهبا، يتخذ صاحبه العقل أساسا مع التقيد بظواهر النصوص.

---

(١) المزهر للسيوطي ٢١١/١.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفي ص ٢٧.

سادساً: كان "**ابن مضاء**" متأثرا بالنحو الكوفي؛ لأنه الأقرب إلى طبيعة الدرس اللغوى، كما أن النحو الكوفي هو الأقرب –كذلك– إلى المنهج الوصفي الذي كان يدعو إليه ابن مضاء.

سابعاً: كان **لابن مضاء** فكره المتميّز وشخصيته المستقلة التي جعلته بتفرد برأيه؛ فهو يحترم أصول النحو العربي، ويجلّ النحاة، ويحفظ لهم قدرهم وفضلهم، ولكن من غير أن يدفعه ذلك إلى تقديسهم أو تقليدهم، وهذا اتجاه واعٍ ينبني على رفض التبعية المطلقة.

ثامناً: لم يهدم ابن مضاء نظرية العامل، ولم يدع إلى إلغائها، وإنما دعا إلى إلغاء العامل الذي يتحكم في التوظيف النحوى للجملة، وخاصّة إذا أدى ذلك إلى تغيير كلام العرب.

تاسعاً: يظل ابن مالك–أحد أعلام المذهب الأندلسى، وتظل مؤلفاته نموذجاً حيًّا لتأكيد الاتفاق بين النحو الظاهرى وعلم اللغة الوصفى.

عاشراً: يعد كتاب "**الرّد على النّحاة**" لابن مضاء من الدراسات الاستشرافية في النحو العربي؛ فقد استطاع صاحبه–في عصره– أن يستشرف مستقبل الدراسات اللغوية الحديثة.

حادي عشر: إن دعوة ابن مضاء وما رافقها من ضجة بحذف العامل والتأويلات والتقديرات نجد لها ذكراً عند نحاة متقدمين عليه مثل ابن ولاد (٢٣٢هـ) الذي حمل على فكرة تحميل القياس في النحو، ورأى أن سبيل النحويين هو اتباع كلام العرب، والنحاس (٣٣٨هـ) الذي تجنب التعليل والتأويل والتقدير في كتابه التفاحة، ووصل الأمر إلى أن الشاعر أبا العلاء المعرى قد سخر من أصحاب التعليل والتأويل وأصحاب المنهج الفلسفى في النحو، هذا ما يخص القدامى، أما المحدثون فمن أبرز من دعا إلى التيسير

الدكتور إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدى المخزومي[١]، وقد كان الدكتور مازن المبارك-أيضا- من المؤيدين لمنهج ابن مضاء، وأعلن أن ابن مضاء جاء بآراء نافذة ينبغى تطبيقها على أبواب النحو ليستقيم النحو العربي[٢].

(١) جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده ص ٩٣.

(٢) العلة النحوية نشأتها وتطورها ص ١٥٥، ١٥٦.

فهرس المراجع والمصادر

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد- مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢-أسس علم اللغة، لماريو باي- ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر- منشورات جامعة طرابلس – ١٩٧٣م.

٣-الأشباه والنظائر للسيوطي- راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحينى- القاهرة – ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤-الأصول – دراسة إبستيمولوجية – للفكر اللغوى عند العرب- للدكتور تمام حسان- عالم الكتب- ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٥-الأصول في النحو لابن السراج- تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة للدكتور محمد عيد- الطبعة الرابعة- ١٤٠١هـ- ١٩٨٩م.

٧-الاعتراض النحوى عند ابن مالك واجتهاداته- للدكتور ناصر محمد عبد الله آل قميشان- دار الكتب الوطنية – الطبعة الأولى- ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٨-إعراب القرآن للنحاس- تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد- القاهرة – ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩-الإفصاح للفارقى- تحقيق سعيد الأفغاني- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٠- الإنصاف للأنبارى- ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف- تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد- القاهرة- بدون تاريخ.

١١- الإيضاح العضدى للفارسى- تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود- القاهرة- ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٢- البداية ولانهاية لابن كثير – القاهرة- ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٣- بغية الوعاة للسيوطى- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-بيروت- بدون تاريخ.
١٤- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية- تأليف أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بالزركشى- تحقيق وتعليق محمد ماضور- تونس – الطبعة الثانية- ١٩٦٦م.
١٥- تذكرة النحاة لأبي حيان- تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن- بيروت- ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٦- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه- دراسة لغوية – تأليف الدكتور محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية.
١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات- القاهرة – ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
١٨- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – القاهرة – ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٩- التقريب لحد المنطق لابن حزم- تحقيق الدكتور إحسان عباس- بيروت.
٢٠- جمهرة الأمثال للعسكرى- ضبطه الدكتور أحمد عبد السلام- بيروت – ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢١- جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده- بحث للدكتور صادق فوزى دباس- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية- العددان (١-٢) – المجلد (٧)- ٢٠٠٨م.
٢٢- خزانة الأدب للبغدادى- تحقيق وشرح عبد السلام هارون- القاهرة – ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٢٣- الخصائص لابن جنى- تحقيق الأستاذ محمد على النجار- القاهرة-بدون تاريخ.

٢٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى – القاهرة- ١٣٢٨هـ.
٢٥- الدرس النحوى في القرن العشرين، لجاد الكريم، عبد الله أحمد- مكتبة الآداب- ٢٠٠٤م.
٢٦- دلائل الإعجاز للجرجاني- تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجى- القاهرة – ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٢٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب- لابن فرحون المالكى- تحقيق محمد الأحمدى أبو النور.
٢٨- ديوان امرئ القيس-ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي- بيروت- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٩- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- القاهرة- ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.
٣٠- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي- تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام- الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣١- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى- بيروت- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٢- شرح أبيات سيبويه للنحاس- تحقيق وتعليق الدكتور وهبة متولي عمر سالمة- القاهرة- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٣٣- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون- القاهرة- ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق صاحب أبو جناح- العراق- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضى- تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد- بيروت- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٦- شرح شذور الذهب لابن هشام – القاهرة- ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٣٧- شرح شواهد المغنى للسيوطى – القاهرة– بدون تاريخ.
٣٨- شرح المفصل لابن يعيش – بيروت– بدون تاريخ.
٣٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلى– تحقيق الدكتور عبد الله على الحسينى– مكة المكرمة– ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٤٠- العلة النحوية نشأتها وتطورها – للدكتور مازن المبارك– الطبعة الثالثة– بيروت– ١٩٨١م.
٤١- علم اللغة العام– أسسه ومناهجه– تأليف الدكتور عبد الله ربيع محمود، والدكتور عبد الفتاح البركاوى – الطبعة الثالثة– ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.
٤٢- الفراء ومذهبه في اللغة والنحو– للدكتور أحمد مكى الأنصارى– بغداد – ١٩٨٠م.
٤٣- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب للجامى)– تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعى– العراق– ١٤٠٢هـ– ١٩٨٣م.
٤٤- القوافي للتنوخي – تحقيق الدكتور عوني عبد الرءوف– القاهرة – ١٩٧٨م.
٤٥- الكتاب لسيبويه– تحقيق وشرح عبد السلام هارون– مكتبة الخانجى – القاهرة– الطبعة الثانية– ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
٤٦- كشف المشكل في النحو لعلى بن سليمان اليمنى– تحقيق الدكتور هادى عطية مطر – ١٩٨٤م.
٤٧- لسان العرب لابن منظور – القاهرة– طبعة دار المعارف– بدون تاريخ.
٤٨- اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان– الطبعة الرابعة– القاهرة– ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
٤٩- اللغة العربية والحداثة– مجلة فصول– القاهرة– عدد ٣– المجلد الرابع لعام ١٩٨٤م.

٥٠- اللامات للهروى- تحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم أحمد الرصد- القاهرة- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٥١- مدخل إلى علم اللغة الحديث - تأليف الدكتور عبد الفتاح البركاوى- الطبعة الثانية.
٥٢- متن الألفية (ألفية ابن مالك)- تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى- المكتبة الشعبية- بيروت.
٥٣- المزهر في علوم اللغة للسيوطى- شرحه وضبطه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوى- بيروت - ١٩٨٦م.
٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات- دار المدني- ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
٥٥- المعجب في تلخيص أخبار المغرب- تأليف عبد الواحد المراكشى- شرحه واعتنى به الدكتور صلاح الدين الهوارى- المكتبة العصرية- الطبعة الأولي - ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- وضعه محمد فؤاد عبد الباقى- القاهرة- بدون تاريخ.
٥٧- مغني اللبيب لابن هشام- حققه محمد محيى الدين عبد الحميد- القاهرة.
٥٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- تأليف إبراهيم بن موسى الشاطبى أبو إسحاق- تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون.
٥٩- المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة-القاهرة- ١٣٩٩هـ.
٦٠- المقرب لابن عصفور -تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى- بغداد - ١٩٨٦م.
٦١- المنطق الحديث ومناهج البحث- للدكتور محمود قاسم-مكتبة الأنجلو المصرية.

٦٢- المنطق الوضعي لزكي نجيب محمود- الطبعة الرابعة.
٦٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب- تأليف المقرى التلمساني- تحقيق الدكتور إحسان عباس – بيروت – ١٣٨٣هـ- ١٩٦٨م.

مراجع شبكة الإنترنت:

١- www.unvi-bouira-dz.

٢- https/search. Mandumah.com.

* * *